تحرك عاجل

أفرجوا عن مواطن فرنسي مصري مُحتَجَز

يُحتَجَز المواطن الفرنسي المصري، الدكتور عمرو عبد الفتاح، في المملكة العربية السعودية منذ أكثر من عامين؛ إذ أُعتُقِل في يونيو/حزيران 2024، بعد أداء مناسك الحج بسبب عدم صلاحية تأشيرته. وقد مثُل في محاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وعلم خلال سير إجراءات المحاكمة أنه مُتهم أيضًا بجرائم متعلقة بالتعبير عن الرأي. في أغسطس/آب 2026، علم محاميه في فرنسا أنه قد حُكِم على مُوكِّله بالسجن لعددٍ من "الأعوام"، ولكنه لم يُطلَع على مدة العقوبة تحديدًا أو الأسس التي أُستُنِد إليها في إدانته. وتمنعه السلطات السعودية، منذ اعتقاله، منعًا تامًا من الاتصال بأي محامٍ، وعرَّضته مرات متكررة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واحتجزته بمعزل عن العالم الخارجي، ومنعته عدة مرات من الاتصال بأسرته. ويجب على السلطات السعودية الإفراج عنه على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل
الرياض، المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي: 11472، صندوق بريد: 7775
البريد الإلكتروني: moj.gov.sa@1950

السيد رئيس الحكومة،

تحية طيبة وبعد...

أراسلكم لأعرب عن قلقي البالغ بشأن استمرار احتجاز مهندس الاتصالات الفرنسي المصري، الدكتور عمرو عبد الفتاح، وبشأن انتهاكات معايير المحاكمة العادلة المُرتكَبة بحقه؛ إذ يُحتَجَز في المملكة العربية السعودية منذ 16 يونيو/حزيران 2024، بعد اعتقاله أثناء أدائه مناسك الحج.

اعتقل مسؤولو أمن سعوديون الدكتور عمرو في مدينة مكة، بعدما طلبوا الاطلاع على تصريح الحج الذي

كان يحمله وأخبروه بأنه غير سارٍ. وأخبرت أسرته منظمة العفو الدولية لاحقًا بأنها وقعت ضحية لعملية احتيال تتعلق بالتأشيرات، التي أضرت بحجاج آخرين خلال رحلتهم لأداء المناسك.

وحينما مثُل الدكتور عمرو عبد الفتاح في محاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بعد مرور عام تقريبًا على اعتقاله، علم أيضًا بأنه يُوجَّه إليه عدد من التهم المتعلقة بالتعبير عن الرأي، تضمنت "الإساءة لحكومة المملكة" و"الإساءة لرئيس إحدى الدول" ومخالفة نظام مكافحة الإرهاب عن طريق "إشادته بالموقوفين"؛ ولا يُعَد أي من هذه التهم جريمة معترف بها في القانون الدولي. وترى أسرته أن هذه التهم وُجِّهَت إليه بسبب تعليقات أدلى بها أمام ضابط شرطة بعد اعتقاله.

تُعرَف المحكمة الجزائية المتخصصة بانتهاكها للحقوق المتعلقة باتباع الإجراءات الواجبة، وباستخدامها المنتظم لأحكام مُبهمة الصياغة في نظامي مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، يتساوى بموجبها التعبير السلمي مع "الإرهاب". وقد مُنِع عمرو عبد الفتاح منعًا تامًا من الحصول على تمثيل قانوني خلال سير إجراءات المحاكمة؛ إذ انعقدت معظم جلسات المحاكمة بدون حضور محامٍ أو مسؤولين من القنصلية الفرنسية معه. وفي أغسطس/آب 2026، علم محاميه في فرنسا بأن مُوكِّله قد حُكِم عليه بالسجن لعدد من "الأعوام"، ولكنه لم يُطلَع على مدة العقوبة تحديدًا أو الأسس التي أُستُنِد إليها في إدانته.

ويساورني القلق أيضًا حيال المزاعم حول تعرُّض عمرو عبد الفتاح للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال احتجازه في سجن ذهبان المركزي. فقد عرّضه حراس السجن للضرب، وأرغموه على الركض بينما كانت قدماه مقيّدتَيْن، وحرموه من تناول الطعام. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، فَقَد وعيه بعدما تعرض للضرب على أيدي بعض الضباط ونُقِل إلى المستشفى. ويقاسي الدكتور عمرو أيضًا ضغوطًا نفسية شديدة منذ اعتقاله.

يجب على السلطات السعودية الإفراج عن عمرو عبد الفتاح على الفور وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ. وريثما يُفرَج عنه، يجب عليها أن تمنع وقوع المزيد من الانتهاكات لحقوقه في محاكمة عادلة، وأن تضمن له سبل التواصل المنتظم مع أسرته والحصول على التمثيل القانوني، وأن تُجري تحقيقات عاجلة ومستقلة وفعالة بشأن مزاعم تعرُّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

الدكتور عمرو عبد الفتاح هو مواطن فرنسي مصري وأب لثلاثة أطفال ومهندس واختصاصي في هندسة الاتصالات وأستاذ جامعي وكان يعيش في فرنسا منذ عام 2009. وسافر إلى المملكة العربية السعودية

لأول مرة في يونيو/حزيران 2024، لأداء مناسك الحج مع زوجته.

في 16 يونيو/حزيران 2024، أُحتُجِز بدايةً في مركز شرطة الحرم المكي في مكة، قبل نقله في اليوم التالي إلى سجن ذهبان المركزي الواقع بالقرب من جدة. ووفقًا لما ذكره محاميه في فرنسا، تعرض مُوكِّله على نحو منتظم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال فترة احتجازه، وذكرت مصادر موثوقة أنهم رأوا على جسده علامات من أثر العنف البدني. وذكر محاميه في فرنسا لمنظمة العفو الدولية في 23 أغسطس/آب 2024، أن مُوكِّله أُلقي به قبالة الحائط وهُدِّد بالقتل خلال استجوابه. وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2024، قيَّده ستة ضباط ملثمين وضربوه، ففقد وعيه ونُقل إلى المستشفى. وفي 11 مارس/آذار 2025، أُرغِم على الركض بينما كانت قدماه مقيّدتَيْن وحُرِم من الطعام لمدة 24 ساعة. وبين ديسمبر/كانون الأول 2025 ويناير/كانون الثاني 2026، تعرض للتهديد والاعتداء من جانب المُحتَجَزين معه. وفي 11 مايو/أيار 2026، ضربه ضباط السجن بعدما طلب نقل أحد المُحتَجَزين الذي كان يشكِّل خطرًا على المُحتَجَزين الآخرين. وقد أُصِيب بجروح بارزة في وجهه وجسده.

يعاني الدكتور عمرو عبد الفتاح من مشكلات متعلقة بالنوم واللابؤرية في عينيه (الأستجماتيزم)، ولكن لا يمكنه الحصول على نظاراته منذ يناير/كانون الثاني 2025. وأخبر أسرته بأنه يعاني حاليًا من آلام شديدة في ظهره وصعوبات تؤثر على ساقيه ومن ضعف قدرته على التحكم في يده اليسرى، وذلك بعد تعرُّضه للعنف بشكل متكرر وفترات عزله في ظل أوضاع قاسية. ولم يُجرَ تقييم طبي كافٍ لحالته ولم يتلقَ العلاج الملائم لهذه الأعراض.

منذ سبتمبر/أيلول 2024 فصاعدًا، بعد اعتقاله بثلاثة أشهر، سُمِح له بإجراء مكالمة هاتفية أسبوعية لمدة 15 دقيقة مع زوجته، ولكن كان يُراقَب خلال هذه المكالمات وتجري مقاطعته كلما حاول التطرُق إلى معاملته خلال احتجازه أو التطورات المتعلقة بدعوته القانونية. وبين 5 أغسطس/آب 2025 و5 أبريل/نيسان 2026، مُنِع من أي تواصل مع أسرته، بما في ذلك الاتصالات الهاتفية. سُمِح له بعد ذلك مجددًا بالتواصل ولكن على نحو مُقيَّد. ووفقًا لما ذكرته أسرته، سُمِح له بالتحدث باللغة العربية فقط خلال المكالمات، كي يتسنى لسلطات السجن مراقبة محادثاته.

لقد دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حملة القمع المستمرة التي تشنها السلطات السعودية على حرية التعبير، وتستهدف المواطنين والرعايا الأجانب على حد سواء؛ فقد حُكِم على العديد منهم بالسجن لمدد طويلة، لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنجليزية والعربية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 31 ديسمبر/كانون الأول 2026
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: عمرو عبد الفتاح (صيغ المذكر)